

الفرق بين ما حدث وما يجب إن يحدث

لمواجهة أزمة تخفيض قيمة (الدينار)

هوية الاقتصاد العراقي الغائبة.



يمر العراق بمرحلة لا يختلف الجميع بأنه يفقد للهوية التي تبين المسارات التي يسير فيها، وهذه نتيجة حتمية للاختلافات والاضطرابات غير المتوازنة لعمل ونتاجات الحكومات المتعاقبة في ادارة البلد اقتصادياً.

هل نحتاج الى صدمة أو إصلاحات في الإدارة الاقتصادية والمالية للخروج من الازمة؟

بالتأكيد نحتاج الى ذلك وبضرورة عالية وملحة جداً، لكن للأسف لازالت الدولة تتخبط في التعامل مع ادارة الازمات التي خلقتها السياسات الخاطئة والمرتبكة للسنوات المتتالية منذ عام 2005.

يمكن أن نتفق بأننا نبحث عن حلول لتغيير التشوهات في الاقتصاد العراقي وادارته، ولكن هذا لا يعني خلق عاهات او اعاقات مستديمة في جسد هذا الاقتصاد ، بالأخص أن هذا التغيير يتناسب مع ما تم طرحه من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بخصوص قيمة سعر الدولار في العراق، ولكن اعداداته وتطبيقاته أخفقت بالتعامل مع سيناريو الوضع الاقتصادي العراقي بشكل سليم ودقيق.

الجوانب الهامة في إدارة الأزمات والمؤثرة في إحداث أي تغيير

- ❖ حساب حجم الفائدة من التغيير في السياسة النقدية؟ وما هو طول أمد العمل بها؟
- ❖ كيفية السيطرة على الآثار السلبية أو الإرتدادات الاقتصادية، والحد منها أو تعويضها للمصلحة الأبعد؟
- ❖ الإعدادات اللازمة لتطبيق آليات السيطرة على الإرتدادات، ومن سيقود هذه المرحلة؟
- ❖ التهيئة التنفيذية للخروج من الأزمة والتعامل مع كل المخرجات والنتائج في مرحلة ما بعدها.

الإخفاقات التي ظهرت بشكل سريع:

- من خلال مراجعة تفاصيل الورقة البيضاء ، وكذلك قراءات موازنة العام 2021، وما يصدر عن الجهات الرسمية من معطيات وتصريحات... نستغرب بشكل كبير كيف أن الحكومة لازالت تنهج نفس الأسلوب، وهو التركيز على جانب معين، وتترك تبعات الجوانب الأخرى التي ممكن تؤثر في الواقع، وكذلك كيفية إدارة مخاطر تأثيراتها والحد منها بحسابات دقيقة.

- الرؤية الجديدة تركز على ثلاث نقاط:

- خفض قيمة الدينار.

- زيادة الضرائب.

- خفض المخصصات!!

وماذا عن الجمارك؟ جباية الكهرباء؟ الضرائب... وتحفيز الأداء لمؤسسات الدولة؟

• تستهدف الإعدادات لموازنة العام 2021 سعر 42 \$ لبرميل النفط ، وهو مرتفع بمعايير

التكشف وترشيد الانفاق ، لأنه لم يعتمد مبدأ السعر التحفظي الذي يتيح تخفيض وضغط

الانفاق . ويتضح ان اعتماد هذا الرقم المتفائل يندرج ضمن إطار إظهار حجم العجز اقل

مما سيحصل في الواقع . ناهيك عن ان معدل الإنفاق في الموازنة مرتفع بشكل لا

يتناسب مع ما تم طرحه كبرنامج اصلاح اقتصادي في إعدادات منهج الحكومة الحالية!

• لم يتضح من خلال ما تم طرحه من وزارة المالية او الحكومة ، كيفية السيطرة على سعر

الصرف في سوق العملة المحلية ، وضمان عدم تسلط أصحاب (الصيرفات / المضاربين)

وغيرهم، في التعامل بمزاجية فاحشة. كما كان يحصل في السابق؟ ناهيك عن أنها لم

تتبنى أي نهج جديد في عملية بيع العملة؟

• كيف سيتم استثمار (السياسة النقدية الجديدة) في حل الازمات الأخرى؟ ومنها البطالة؟

معدلات الفقر؟ التهرب الضريبي؟ عدم السيطرة على إيرادات المنافذ الحدودية؟ استرداد

الأموال المنهوبة؟ عقارات الدولة؟

• هذا النوع من السياسة النقدية لم يحسب حساب ارتدادات الاضطرابات الاقتصادية التي

ستخلقها في سوق محلية تعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية والمالية، وكذلك عدم

الإستقرار .

يتضح بان المفاوضات العراقي راهن على أن الشارع سيتعود الخسارة، والمرور بأنفاق مظلمة اقتصاديا وغيرها.

● أفتقدت السياسة التي تتبناها وزارة المالية وكذلك الحكومة ، من برنامج تعويض حجم الخسائر التي سيتعرض لها السوق المحلية نتيجة هذه السياسة النقدية الجديدة؟ ومنها مستحقات شركات القطاع الخاص للسنوات السابقة؟

● أخفقت الحكومة في تبيان حجم الفائدة التي تستهدفها من هذه السياسة؟ وكيف بنتها؟ او في توضيحها بجداول دقيقة حجم هذه الفائدة بالأرقام، كذلك في الإلتزام بفترات زمنية للتطبيق والتماس التغيير الذي تستهدفه؟

● كما هو معروف في نهج الحكومات العراقية المتعاقبة، كما هو المطلوب عادة حسب نهج الحكومات ، لم تعلن الحكومة الحالية، و على سبيل الفرض، كيف ستستثمر النهج المالي خلال الستة أشهر المتبقية من عمرها الافتراضي بحكم الانتخابات المبكرة التي وضعت جدولها الحكومة نفسها؟

إحتياجات التهيئة لاستراتيجية خفض قيمة العملة:

● كان الأجدر إن تتم التهيئة لأي برنامج في تغيير السياسة النقدية ومنها (أسعار العملة) في مرحلة حاسمة تستهدف الحد من عمليات الفساد والهدر، وكذلك استرداد الأموال المنهوبة.

- السيطرة على الإيرادات الضائعة (المنافذ الحدودية، الاسراف في شراء الطاقة، والمنتجات النفطية، إيرادات الاتصالات والانترنت وغيرها).

حينها فقط ستكون المرحلة مهيئة في الساحة الاقتصادية للتخلص من التشوّهات، وإعادة البناء بشكل سليم ومنها (تخفيض قيمة العملة) ، إذا كانت الحاجة لها تقتضي ذلك .

القطاع الخاص المغيب!!

أهملت إعدادات الموازنات، وكذلك البرامج الإصلاحية التي اعتمدها الحكومات، السبل الكفيلة بأشراك القطاع الخاص (الحقيقي) في عملية البناء الاقتصادي، وتحمله جزء من المسؤولية، وإعطائه الدور في خلق تغيير جوهري في المجالات المهمة، والتي منها: تقديم الخدمات العامة، التطوير العمراني، السكن، القطاع المصرفي المتطور وغيرها... شرط عدم الوقوع في نفس الإخفاقات السابقة من برامج ما سميت ب (دعم القطاع الخاص) والتي ذهبت أدراج الرياح، و رفدت جيوب بعضهم.

التركيز على الأسس التالية: التطبيقات التي كان من الضروري استخدامها كثيرة منها:

- لا يمكن لأي برنامج إصلاح، أو استراتيجية عمل، في ظل فوضى سياسية، يشوبها الفساد والهدر بمعدلات عالية!! أن يؤدي دوره الفاعل،

• الحاجة لإعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية لمؤسسات الدولة التي تستهدفها هذه البرامج

والاستراتيجيات، لأنه لا معنى لفرض خطوات عمل جديدة لا يمكن للإدارات المتخلفة

العمل بها أو النجاح بأدائها!!

• الإختيار الأمثل للشخصيات المهنية المتمكنة في الإدارة المالية، الإدارة الاقتصادية،

والإدارة التنفيذية.

• عند مراجعة الإخفاقات سنجد إن هناك جملة من العوامل التي كان يجب تطبيقها أو على

الأقل التعامل معها كأدوات لإنجاح إي استراتيجية تتبناها الحكومة الحالية او القادمة

لفرض العلاجات الاقتصادية والإدارية في جسد الدولة.

الخاسر الأكبر في التغيير الحاصل في السياسة النقدية وتخفيض قيمة الدينار"

احدى جوانب تأثيرات موجة التغيير في سعر العملة ستكون مباشرة على سوق الإستيراد،

وبالتالي المستهلك سيعاني بشكل كبير، في مواجهة غير عادلة و في ظل غياب سياسة

حكومية في تعويض هذا الفارق، والخسارة التي ستتجاوز 20 - 25 % من قيمة المواد في

السوق والخدمات.

في حال الإستمرار في هذا النهج والتخبط سنكون أمام شبه اضمحلال الطبقة المتوسطة في

المجتمع العراقي، وتشكيل فوارق كبيرة بين المستويات المعيشية ضمن طبقات المجتمع،

الأمر الذي قد يؤدي الى تكوين طبقتين : فقيرة وهي الأغلب ، وغنية بفحش، وذلك جراء السياسة المالية التي ستخلق اضطراباً في سوق العمل.

وهكذا فإن الطبقة العاملة في المستوى المعيشي المتوسط لن تكون قادرة على مواجهة الصعوبات المعيشية بسبب الانخفاض في معدلات الرواتب في القطاعين العام والخاص. بإستنتاج أوضح : معدلات الفقر والفقر المدقع ستزداد.

الإجراءات التي كان من الممكن العمل عليها قبل تخفيض سعر الدينار العراقي:

⊖ السيطرة على الإيرادات الضائعة (المنافذ الحدودية، عقارات الدولة، الاسراف في شراء

الطاقة والمنتجات النفطية، إيرادات الاتصالات والانترنت، جباية الخدمات "الكهرباء"،

الوقود، الضرائب واحتسابها، وغيرها من الإيرادات غير النفطية).

⊖ البدء باستثمارات الطاقة (الغاز والكهرباء والمشتقات النفطية) والتي تكلف ميزانية

الدولة سنوياً بين 5 - 7 مليار دولار بدلاً لشرائها من خارج العراق، وهذا لا يتناسب

مع مكانة العراق فيما يخص امتلاكها للنفط والغاز.

⊖ معالجة أزمة إقليم شمال العراق، وتسديد المستحقات. وإيقاف عمليات تصدير النفط

غير المسيطر عليه من قبل حكومة المركز.

⊖ مراقبة فاتورة الإنفاق على الرواتب والتقاعد: بناء قاعدة بيانات أعداد الموظفين في

القطاع العام، بما فيها القوات الأمنية. ومعرفة حجم التخصيصات المالية لفاتورة

الرواتب والمستحقات الأخرى. ووضع حد لما يسمى ب الموظفين الفضائيين ومزدوجي الرواتب. كذلك فيما يخص قاعدة بيانات المتقاعدين من المدنيين والعسكريين وقوائم الرعاية الاجتماعية. كذلك الحد من الانفاق على المنافع الاجتماعية للمناصب العليا.

⊖ إعادة هيكلة المؤسسات والشركات الخاسرة التابعة للوزارات الحكومية، وتغيير نمط اداراتها وإشراك القطاع الخاص (الحقيقي) في عملية التحوّل في اداراتها ونتاجها، لتكون داعمة للنتاج المحلي، بدل أن تكون عبئاً على الموازنة والإنفاق السلبي.

⊖ إعادة النظر في عملية التوظيف الكمي السلبي في القطاع العام، والتهيئة للانتقال بالقوى الباحثة عن العمل، دخول سوق العمل في القطاع الخاص من خلال برامج قروض (بإعداد دراسات جدوى معدة مسبقاً) وكذلك التدريب المهني.

⊖ إعادة الهيكلية التنظيمية والإدارية لمؤسسات الدولة، وربطها ببرامج تطوير الأداء والإنتاج للحد من عمليات الهدر في الوقت والإنفاق السلبي.

⊖ التحوّل وجدولة الانتقال في عدد من الخدمات العامة الى القطاع الخاص (الحقيقي) بشكل تدريجي مع مراعاة النوعية والتكاليف في تقديم هذه الخدمات.

⊖ إعادة صياغة العمل في نافذة بيع العملة, لتكون متناسبة مع معدلات الإستيراد وحاجة سوق العمل (الإستيراد وغيرها) من العملة الأجنبية.